وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٠١ فبراير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

النفط يتراجع مع تأثير البيانات الاقتصادية الباهتة على معنويات الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الأربعاء إذ أثرت بيانات اقتصادية باهتة في الصين، أكبر مستورد للخام في العالم، على معنويات الطلب، لكن الأسعار تتجه لتحقيق أول مكسب شهري منذ سبتمبر أيلول مع اتساع نطاق الصراعات في الشرق الأوسط مما أثار مخاوف بشأن الإمدادات.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مارس، والتي ينتهي أجلها اليوم، 31 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 82.56 دولار للبرميل بحلول وانخفض عقد أبريل الأكثر تداولًا بمقدار 29 سنتًا إلى 82.21 دولارًا. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 25 سنتا، أو 0.3 بالمئة، إلى 77.57 دولاراً للبرميل. وأظهر مسح رسمي للمصانع اليوم الأربعاء أن نشاط الصناعات التحويلية في الصين، ثاني أكبر اقتصاد ومستهلك للنفط في العالم، انكمش للشهر الرابع على التوالي في يناير، مما يشير إلى أن الزخم الاقتصادي يتراجع في بداية عام 2024.

وتشير توقعات العديد من المحللين، بما في ذلك منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، إلى نمو الطلب على النفط في عام 2024 مدفوعًا في المقام الأول بالاستهلاك الصيني وعلامات تباطؤ الاقتصاد هناك مما يقوض تلك التوقعات. وقال لين سونج، كبير الاقتصاديين في بنك آي إن جي، في مذكرة: «لا يزال قطاع التصنيع الصيني يتعرض لضغوط وسط انتعاش محلي ضعيف وضعف الطلب الخارجي». ومع ذلك، من المقرر أن يرتفع كلا خامي النفط هذا الشهر مع توسع الحرب إلى صراع بحري في البحر الأحمر بين الولايات المتحدة والمسلحين الحوثيين المتحالفين مع إيران، مما أدى إلى تعطيل طرق شحن ناقلات النفط والغاز الطبيعي وزيادة تكاليف التسليم. كما قامت جماعات إيرانية متشددة أخرى في المنطقة بضرب القوات الأمريكية في العراق وسوريا والأردن.

ومن المتوقع أن يرتفع كل من برنت وغرب تكساس الوسيط بأكثر من 7 % في يناير. ومع ذلك، فإن الصراعات الآخذة في الاتساع في الشرق الأوسط لم توقف الإنتاج الفعلي، كما أدت المخاوف بشأن انخفاض نمو الطلب على النفط إلى تقليص المكاسب الناتجة عن المخاوف الجيوسياسية. وقال توني سيكامور، محلل السوق لدى وساطة آي جي المالية: «المشكلة الرئيسية في التحول الصعودي الصريح للنفط الخام هنا هي أن الصورة الفنية لا تزال هبوطية ولم تواكب الأحداث الأخيرة بعد»، بما في ذلك الهجوم المميت بطائرة بدون طيار على القوات الأمريكية بالقرب من الحدود الأردنية السورية الأسبوع الماضي.

وكانت بيانات المخزون الأمريكي من معهد البترول الأمريكي مختلطة. وانخفضت مخزونات النفط الخام بمقدار 2.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 26 يناير، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي. وارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 600 ألف برميل، وانخفضت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 2.1 مليون برميل.

وكانت أسعار النفط ارتفعت في إغلاق الثلاثاء، حيث بدد ارتفاع توقعات النمو الاقتصادي العالمي وتصاعد التوترات في الشرق الأوسط المخاوف بشأن الطلب الصيني. وتحدد سعر التسويق للخامين القياسيين برنت، والامريكي عند 82.87 دولار، و77.82 دولاراً للبرميل.

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى تحسين التوقعات لكل من الولايات المتحدة والصين بشأن تراجع التضخم بشكل أسرع من المتوقع. لكن انخفض عقدا الخامين يوم الاثنين بأكثر من دولار واحد، إذ أججت أزمة العقارات المتفاقمة في الصين المخاوف بشأن الطلب في أكبر مستهلك للخام في العالم، حيث أمرت محكمة في هونج كونج بتصفية شركة العقارات الصينية، مجموعة ايفرجراند.

وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب: «لا تزال هناك مخاوف بشأن ما رأيناه في الصين، لكن الأساسيات، من وجهة نظر مخاطر العرض، لا تزال صعودية للغاية». وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي اس: «قد تكون الارتفاعات الأخيرة مدفوعة بإضافة بعض المشاركين في السوق بعض المواقف الآن بعد أن قرر الرئيس الأمريكي بايدن كيفية الرد». وعلى جانب العرض، بدأت الولايات المتحدة إعادة فرض العقوبات على فنزويلا هذا الأسبوع بعد أن أيدت المحكمة العليا في البلاد حظرا يمنع ترشيح المعارضة الرئيسية التي تأمل في الانتخابات الرئاسية في وقت لاحق من هذا العام. وقالت أرامكو السعودية إنها تلقت توجيها من وزارة الطاقة السعودية بالحفاظ على طاقتها القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميا وعدم الاستمرار في زيادتها إلى 13 مليون برميل يوميا. والمملكة العربية السعودية هي أكبر مصدر للنفط في العالم. وقال والت تشانسلور، استراتيجي الطاقة في ماكواري، في مذكرة: «في حين أننا لا نزال مترددين في التكهن بدوافع هذا القرار، فإننا نرى في داخله اعترافًا محتملاً بصورة أقوى للإمدادات العالية مما تم تقديره على نطاق واسع».

ومن غير المرجح أن يؤدي اجتماع مراقبي انتاج أوبك+ المقرر عقده اليوم الخميس، إلى اتخاذ قرار بشأن السياسة النفطية للمجموعة لشهر أبريل، ويأمل المحللون أن يلقي بعض الضوء على خطط الإنتاج. وانخفضت مخزونات الخام الأمريكية بمقدار 2.5 مليون برميل بينما ارتفعت مخزونات البنزين 600 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 26 يناير، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء. من جهتها، تعيد شركة شيفرون توجيه النفط الكازاخستاني إلى آسيا حول أفريقيا، إذ ترسل الشركة شحنات من خام مزيج بحر قزوين من كازاخستان إلى آسيا حول رأس الرجاء الصالح في أفريقيا بدلا من المرور عبر البحر الأحمر لتجنب مخاطر هجمات الحوثيين في اليمن. وفقًا لمصادر صناعية وبيانات تتبع السفن من إل اس إي جي.

وقالت شركة شيفرون، والتي تعد شركتها الكازاخستانية «تنغيزشيفرويل» أكبر مصدر لمزيج قزوين الكازاخستاني «ستواصل شيفرون تقييم سلامة الطرق في البحر الأحمر وفي أنحاء الشرق الأوسط بشكل فعال وستتخذ قرارات بناء على آخر التطورات». ويعد اتحاد خط أنابيب قزوين، المصدر الرئيسي للنفط الخام من كازاخستان.

وكانت الولايات المتحدة، التي فرضت عقوبات نفطية على فنزويلا لأول مرة في عام 2019، قد منحت تخفيف العقوبات على الدولة العضو في أوبك في أكتوبر اعترافًا بالاتفاق الانتخابي. ونتيجة لتخفيف العقوبات، من المتوقع أن تنمو فنزويلا إجمالي إيراداتها النفطية إلى ما يصل إلى 20 مليار دولار هذا العام من حوالي 12 مليار دولار في عام 2023، وفقًا لشركة إيكوأناليتيكا الاستشارية ومقرها كراكاس. وكانت الصادرات الكبيرة من النفط الخام والبتروكيميائيات إلى العملاء الذين يدفعون نقدًا في دول من الولايات المتحدة إلى الهند أقل من توقعاتها.

وقال فرانسيسكو مونالدي، مدير برنامج الطاقة لأميركا اللاتينية في معهد بيكر بجامعة رايس، إن «تخفيضات أسعار النفط الخام الفنزويلي انخفضت كثيرا وأصبح صرف عائدات المبيعات أسهل بالنسبة لشركة بدفيسا الحكومية. وكان ذلك يساعد مادورو». وأضاف: «إذا تم سحب الترخيص في أبريل، فسوف تنخفض العائدات مرة أخرى وستتلاشى سيناريوهات النمو الاقتصادي القوي وإجراء انتخابات تنافسية».

وقال الخبراء إن مخاطر حدوث نوبة جديدة من النقص الحاد في الوقود من المتوقع أن تتزايد. وحتى لو واصلت واشنطن في منح تصاريح لصفقات سداد الديون إلى شركة شيفرون، وإيني، وريبسول، وموريل آند بروم لتجنب الانفصال التام عن فنزويلا، فإن ذلك قد لا يوفر استثمارًا مستدامًا لتوسيع الإنتاج.

وقال علي موشيري، الرئيس التنفيذي لشركة آموس جلوبال إنيرجي، التي لها مصالح في الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية: «إن التراخيص المحددة لشركة واحدة أو شركتين لن تكون مفيدة للغاية كعائد للاستثمار في فنزويلا». وأضاف «هذا لن يحرك الاتجاه حقا لقطاع النفط الفنزويلي لزيادة الإنتاج بشكل كبير». ويمثل تخفيف العقوبات الأمريكية، والذي بدأ في نوفمبر 2022 بترخيص خاص لشركة شيفرون، تغييرا كبيرا لخزائن الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية. واضطرت شركة بدفسا منذ عام 2019 إلى تحويل معظم تداولاتها النفطية إلى المقايضة وتوجيه المبيعات من خلال وسطاء لأن العملاء لا يريدون التعرض للعقوبات. وأظهرت بيانات تتبع الناقلات أن صادرات النفط من شركة بدفسا وشركائها في المشاريع المشتركة ارتفعت بنسبة 13 % تقريبًا إلى 700 ألف برميل يوميًا في المتوسط العام الماضي، في حين نما إنتاج البلاد من النفط الخام بنسبة 9 % إلى 783 ألف برميل يوميًا. وأعادت الشركة تأسيس علاقاتها مع بعض عملائها الرئيسيين السابقين. وأدى هذا التخفيف إلى زيادة عائدات النفط، مما عزز الناتج المحلي الإجمالي لفنزويلا بنسبة 5 % في عام 2023. كما مهد الطريق لفنزويلا للتخطيط لتوسيع الإنفاق العام لأول مرة منذ سنوات لجذب الناخبين.

مخاوف البحر الأحمر تلهب أسعار الوقود المكرر.. والأسواق تتكيّف

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لا يقتصر التأثير الرئيسي للتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط والتهديد الذي تتعرض له السفن التي تعبر البحر الأحمر على أسعار النفط الخام، بينما يظل الوقود المكرر هو الأكثر عرضة للخطر، وسلط الهجوم الصاروخي على ناقلة المنتجات مارلين لواندا في 26 يناير الضوء على المخاطر التي تتعرض لها شحنات المنتجات المكررة بين المنطقتين التجاريتين الرئيسيتين في آسيا وأوروبا.

وكانت الناقلة تحمل النافثا الروسية وكانت مستأجرة من قبل مجموعة التجارة العالمية ترافيجورا، التي قالت في وقت لاحق إنها تقوم بتقييم المخاطر الأمنية لمزيد من الرحلات في البحر الأحمر، ومع ذلك، فقد أجرت أسواق المنتجات في آسيا وأوروبا تقييمها الخاص، مما أدى إلى ارتفاع هوامش الربح على إنتاج الوقود مثل الديزل والبنزين بشكل حاد.

وارتفع هامش الربح في صنع برميل من زيت الغاز، وهو لبنة بناء الديزل ووقود الطائرات، في مصفاة نموذجية في سنغافورة بنسبة 18٪ يوم الاثنين، ليغلق عند 25.58 دولارًا، مرتفعًا من إغلاق 21.68 دولارًا في 26 يناير. ووصل هامش الربح إلى أعلى مستوياته منذ 3 نوفمبر، وكانت القفزة يوم الاثنين أكبر زيادة مئوية في يوم واحد خلال ثلاثة أشهر. وفي أوروبا، ارتفع هامش تكرير بارجة الديزل إلى أعلى مستوياته في شهرين، ليصل إلى 32.84 دولارًا للبرميل يوم الاثنين، ارتفاعًا من 30.85 دولارًا سابقًا. وارتفعت أرباح إنتاج برميل البنزين 92 أوكتان من خام برنت في سنغافورة بنسبة 7.4% يوم الاثنين إلى 16.45 دولار، وهو أعلى مستوى في خمسة أشهر.

وفي حين أن القفزة في أسعار الوقود المكرر هي رد فعل متوقع على الهجوم على الناقلة مارلين لواندا، فإن السؤال المطروح على السوق هو ما إذا كانت المكاسب مبررة بسبب ظروف السوق الفعلية. وتشبه الديناميكية التي من المرجح أن تحدث، ما حدث في أسواق الطاقة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022. وارتفعت أسعار النفط الخام والمنتجات المكررة والفحم الحراري والغاز الطبيعي المسال بعد الهجوم وسط مخاوف من انقطاع واسع النطاق للإمدادات من روسيا حيث تجنبت الدول الغربية الشحنات القادمة من روسيا ثم فرضت عليها عقوبات.

لكن الأسعار تراجعت إلى ما دون مستويات ما قبل الغزو في غضون أشهر مع قيام السوق بالبحث عن طرق لإدارة التدفقات التجارية الجديدة، حيث استحوذت الصين والهند على الكثير من النفط الخام الروسي والفحم والغاز الطبيعي المسال الذي كان يتدفق إلى أوروبا وبعض المشترين الآسيويين، مثل اليابان وكوريا الجنوبية. ويظل التهديد الحالي الذي يواجه الشحن في البحر الأحمر ليس على نفس مستوى الاضطراب الناجم عن غزو أوكرانيا، ومن المرجح أن يكون السوق قادرًا مرة أخرى على التكيف بسرعة إلى حد ما. ومن المرجح أن يكون التأثير الرئيسي هو ارتفاع التكاليف، حيث سيتعين على الناقلات تغيير مسارها حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، وهي رحلة أطول من استخدام البحر الأحمر وقناة السويس. لكن النقطة الأساسية هي أن العرض من الشرق الأوسط لم يتأثر بعد، ومن المرجح أن تتكيف التدفقات التجارية. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى توجه المزيد من وقود الديزل الأمريكي إلى أوروبا، في حين من المرجح أن يتجه الوقود المكرر من الشرق الأوسط إلى آسيا والأمريكيتين على حساب أوروبا. ويمكن رؤية ذلك بالفعل في التدفقات التجارية حتى الآن في شهر يناير، حيث تتبع محللو السلع الأولية، لدى شركة كبلر لتتبع الشحن، صادرات الولايات المتحدة من الديزل إلى أوروبا عند 9.29 مليون برميل، أو حوالي 36٪ من إجمالي الشحنات. ويمثل هذا ارتفاعًا عن 31% من وقود الديزل الأمريكي الذي توجه إلى أوروبا في ديسمبر، ولكن تجدر الإشارة إلى أنها نسبة أعلى بكثير مما كانت عليه في معظم عام 2023، والتي كانت عادةً حوالي 15% إلى 20%.

وقدرت كبلر صادرات آسيا من الديزل إلى أوروبا بنحو 12.85 مليون برميل في يناير، بانخفاض من 22.93 مليون في ديسمبر، في حين ارتفعت الشحنات إلى الأمريكتين إلى 2.19 مليون برميل من 440 ألف برميل في ديسمبر. وفي حال تجنب الناقلات البحر الأحمر لفترة طويلة، فمن المحتمل أن تكون هناك أسعار أعلى للوقود المكرر في آسيا وأوروبا. ولكن من المحتمل أيضًا أن يعكس ذلك في النهاية زيادة تكاليف الشحن، كما ستخفف علاوة المخاطر الحالية. إلى ذلك، ستقوم الصين بإعادة ملء احتياطيات النفط بعد سحوبات عام 2023. وانخفضت مخزونات النفط البرية في الصين، مما يشير إلى زيادة محتملة في مشتريات السوق الدولية. ويعد استهلاك النفط ومستويات الاحتياطي في بكين أمرًا أساسيًا لمسارات الأسعار العالمية، مع توقع إعادة تخزين معتدلة بسبب الصراعات الاقتصادية. وفي حين وصلت واردات الصين من النفط الخام إلى مستوى قياسي في عام 2023، فمن المتوقع أن يكون تجديد احتياطيها الاستراتيجي في عام 2024 حذرا ويركز على استخدام المصافي. وليست الولايات المتحدة فقط هي التي في حاجة ماسة إلى إعادة ملء احتياطيها النفطي الاستراتيجي بعد أن استنزفه الرئيس الأمريكي جو بايدن ليسجل بعض النقاط السياسية السريعة قبل الانتخابات النصفية في عام 2022. وتحتاج الصين أيضًا إلى إعادة ملء مخزوناتها النفطية بعد السحب بشكل مطرد من تلك المخزونات خلال معظم عام 2023، ولكن كما هو الحال في الولايات المتحدة، لا تتوقع فورة شراء ضخمة من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية. ووفقا لبيانات من فورتيكسا، انخفضت المخزونات البرية في أكبر مستورد للخام في العالم إلى أدنى مستوى لها في ثمانية أشهر في بداية العام. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى مزيد من عمليات الشراء في السوق الدولية التي كانت متوازنة بين التوترات في الشرق الأوسط والارتفاع المؤقت في العرض الأمريكي (الذي يتوقف في اللحظة الثانية التي تنتهي فيها موجة الاندماج والاستحواذ الصخري).

ويظل استهلاك الصين من النفط - وتقديرات حجم الاحتياطيات لديها - أمر بالغ الأهمية لمسار الأسعار العالمية. وساعد كل الوقود الإضافي الذي تم استهلاكه بعد أن تخلت بكين عن قيود السفر التي فرضتها بسبب فيروس كورونا، على رفع سعر خام برنت القياسي العالمي فوق 95 دولارًا للبرميل في سبتمبر. لكن هذا الطلب المكبوت يبدو الآن مستنفداً والاقتصاد الصيني يعاني، مما يشير إلى أن إعادة تخزين المصافي هذا العام ستكون معتدلة ما لم تتابع بكين نواياها المتمثلة في استئناف النمو بقوة ووقف الهبوط في السوق المحلية. وكما هو الحال في الولايات المتحدة، حيث تبلغ أسعار النفط الآن حوالي 80 دولارًا للبرميل، فقد لا يكون هذا منخفضًا بما يكفي لإغراء الحكومة بزيادة احتياطياتها الاستراتيجية، على الرغم من وجود خطر من احتمال ارتفاع الأسعار أكثر بكثير إذا تصاعد الوضع في البحر الأحمر، مما يجبر الحكومة على زيادة احتياطياتها الاستراتيجية، وستفقد كل من الصين والولايات المتحدة نافذة إعادة التعبئة. ورغم أن واردات الصين من النفط الخام سجلت رقما قياسيا سنويا في عام 2023، إلا أن ذروتها جاءت في الصيف. وعلى الرغم من استنفاد المخزونات، إلا أنها لا تزال أعلى من متوسطها لمدة خمس سنوات. وقالت إيما لي، المحللة في شركة فورتيسكا، كانت الصين تشتري الكثير من النفط الخام لسنوات، على الأقل فيما يتعلق بالنمو الذي شهدته في استهلاك المصب، وكان هذا صحيحًا بشكل خاص في عام 2023. وقد تتطلع الأمة إلى إعادة ملئ بعض المخزونات هذا العام، ولكن في الغالب لاستخدام المصافي، مع وصول الشراء النشط من أبريل إلى مايو، حيث تستعد المصافي لتعزيز عمليات التشغيل بعد الصيانة الموسمية.

وعلى عكس الولايات المتحدة، لا تنشر بكين بيانات المخزون الرسمية وتلتزم السرية بشكل خاص بشأن احتياطياتها النفطية الاستراتيجية. وانخفضت المخزونات الصينية - التي تشمل الحيازات التجارية البرية والاحتياطيات الحكومية - بنحو 9٪ من ذروتها في أواخر يوليو، وفقا لأرقام فورتيكسا. وتبلغ حاليًا 934 مليون برميل، مقارنة بمتوسط خمس سنوات يبلغ 920 مليون برميل، لكن هذا المتوسط يجسد أيضًا سنوات النمو البطيئة مثل 2018 و2020. ومن الناحية الواقعية، يجب أن يكون احتياطي الصين عند أعلى مستوياته على الإطلاق أو بالقرب منها للحفاظ على احتياطي النفط في تناغم مع النمو.

وقال جيانان صن، المحلل في شركة إنرجي أسبكتس، إنه من المرجح أن تتزايد مخزونات الخام الصينية في هذا الربع، مع «إعادة تخزين الطلب من الشركات الكبرى». ويتوقع أن تزيد المخزونات على الأرجح بأكثر من 60 مليون برميل خلال هذا العام. ومن المرجح أن يكون الطلب الصيني المتعلق بإعادة ملء الاحتياطيات في النصف الأول حذرًا، ويثير خيبة أمل للمضاربين على صعود سوق النفط.

الصين تعكف لإعادة ملء مخزوناتها النفطية بعد سحوبات 2023 المطردة

تنويع مصادر الطاقة يبقي إنتاج النفط السعودي عند 12 مليون برميل يوميًا

الرياض

جاء قرار وزارة الطاقة المحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل، ليبرهن سياسة المملكة في تنويع مصادر الطاقة، ويدخل ضمن إحداث استقرار في الأسواق النفطية، ويؤكد حرصها على تكريس التوازن في أسواق الطاقة العالمية.

وقال مختصون إن إعلان أرامكو السعودية بإبقاء مستوى الإنتاج عند 12 مليون برميل يوميا، ليس مرتبطا بتدهور الأسعار في الأسواق العالمية، حيث تحرص أرامكو على إبقاء السيناريو الذي يدفع الطلب العالمي على النفط في المرحلة القادمة سيستمر في التزايد وليس الانخفاض كما تذكر وكالة الطاقة الدولية التي تمثل جبهة المستهلكين، مستبعدين في الوقت نفسه، أن يحدث قرار وزارة الطاقة انعكاسات على السوق العالمية في المرحلة الحالية، فالاقتصاد العالمي ما يزال في مرحلة ركود، مؤكدين، أن النمو الاقتصاد العالمي متباطئ في عام 2024.

وكانت شركة أرامكو السعودية، قد أعلنت أنها تلقت توجيهاً من وزارة الطاقة بالمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميًا، وعدم الاستمرار في رفع الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة إلى مستوى 13 مليون برميل يوميًا، ويأتي هذا القرار متوافقاً مع تحديد مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة والذي تتولى الدولة تحديده وفقًا لنظام المواد الهيدروكربونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/37) وتاريخ 20 ديسمبر 2017، مع التأكيد على أن الشركة ستعود إلى رفع الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة إلى مستوى 13 مليون برميل يوميًا متى ما طلبت الدولة ذلك منها مستقبلا. وقالت الشركة، إنها ستعمل على تحديث التوجيه الاسترشادي للإنفاق الرأسمالي عندما يتم الإعلان عن نتائج العام 2023 في مارس المقبل، ويمثل الاستثمار الرأسمالي لشركة أرامكو والذي يتوقع أن تعلن عنه قبل نهاية الربع الأول من العام الجاري، برنامجا طموحا للشركة ويعزز من استمرارها كمورد موثوق للطاقة في العالم، محققا التزاماتها تجاه الاقتصاد الوطني واستقرار الاقتصاد العالمي، ومن ضمن خطط الشركة التي يستهدفها الاستثمار الرأسمالي رفع طاقتها من إنتاج الغاز بنسبة تتجاوز 50% بحلول العام 2030. وحسب البيانات، فإن لدى "أرامكو" 3 ملايين برميل من الطاقة الاحتياطية التي تلبي الطلب عند الحاجة وفق متطلبات سوق الطاقة العالمية وتنفيذ توجيهات الدولة في هذا الجانب، وهذا الاحتياطي يدعم من خلال برنامج (إزاحة السوائل) وهو البرنامج الذي سيؤدي إلى توفير مليون برميل إضافي من النفط يوميا ومشتقاته، وسيؤدي أيضا إلى المزيد من منتجات الطاقة، وبالتالي لا يحسب توجيه الحكومة السعودية بالمحافظة حاليا على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميًا أن ذلك قراءة على انخفاض الطلب المستقبلي على النفط بل تأكيد على تنوع استخدام أشكال الطاقة بما فيها النفط والغاز.

معالجة معضلة الطاقة

وتتوافق استراتيجية النمو في "أرامكو" مع توجهات الدولة، في التركيز على معالجة معضلة الطاقة المتمثلة في توفير طاقة موثوقة بأسعار معقولة وأكثر استدامة، كما يتضمن أكبر إنفاق رأسمالي للشركة في تاريخها زيادة إنتاج الغاز بأكثر من 50% بحلول عام 2030 (نمو مستويات الإنتاج لعام 2021م). فالغاز -الذي كان في السابق منتجًا ثانويًا مهدرًا ضمن عملية إنتاج النفط، عبارة عن مادة هيدروكربونية بسيطة ومنخفضة الكربون، ويعتبر أحد المكونات الهامة في مزيج الطاقة عند الحديث عن التحول في قطاع الطاقة العالمي، ويُعد استثمار الشركة في الغاز عاملًا أساسيًا في خطة المملكة لتنويع مزيج الطاقة لديها عن طريق تقليل استخدامها للسوائل في توليد الطاقة، والبناء على استراتيجية الشركة في إنتاج لقيم عالي القيمة لصناعة البتروكيميائيات.

وتعليقا على هذا القرار أوضح الدكتور محمد الصبان، الخبير الدولي في مجال النفط، أن إعلان أرامكو السعودية يتماشى مع توجيهات وزارة الطاقة الهادفة للمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوما، وعدم الاستمرار في رفع الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة إلى مستوى 13 مليون برميل يوميًا وهو المستهدف في عام2027، مشيراً إلى أن توجيه وزارة الطاقة يهدف لإحداث استقرار في الأسواق النفطية، وكذلك فإن المملكة حريصة على تكريس التوازن في أسواق الطاقة العالمية، لافتاً إلى أن تقرير وكالة الطاقة الدولية كشف عن حث شركات البترول العالمية لزيادة انتاجها في الفترة القادمة، نتيجة قناعتها أن النفط سيبقى لعقود قادمة، بخلاف تصريحاتها السابقة القائلة، إن عام 2030 سيكون بداية انخفاض الاستهلاك، مضيفاً، أن تصريحات وكالة الطاقة الدولية مرتبط بتغير المناخ، مما ساهم في زيادة الهجوم على النفط بشكل غير مسبوق.

وقال إن المملكة واجهت الحملات الكبيرة المتعلقة بالمناخ، من خلال الإبقاء على الطاقة الإنتاجية للفترة القادمة لتحقيق التوازن في الأسواق النفطية، مؤكدا، أنها تعمل على تطوير مصادر الطاقة سواء الطاقة المتجددة أو طاقة الهيدروجين أو الطاقة النووية، مشيرا إلى أن اتجاه المملكة لا يتعارض مع استمرارها إنتاج وتصدير الطاقة التقليدية (النفط – الغاز)، مطالباً الدول التي تحارب النفط والتركيز على صناعة الفحم، خصوصا وأن الفحم يعتبر المصدر الأكثر تلوثا للمناخ، مبدياً استغرابه من قيام الدول الأوروبية بدعم صناعة الفحم عبر تقديم الكثير من الإعانات الكبيرة، مشدداً على أهمية التخلص من صناعة الفحم عوضا عن شن الحملات على النفط والغاز الطبيعي في المرحلة القادمة، مؤكداً، أن التوجه الغربي لمحاربة النفط والغاز الطبيعي سيحدث نقصاً في المعروض في المرحلة القادمة.

وأكد، أن المملكة تتجه لتكون مصدراً لمختلف مصادر الطاقة، مما يسهم في كسب مختلف الأسواق وضرب عدة عصافير بحجر واحد في الفترة القادمة، معتبراً إعلان أرامكو السعودية بإبقاء مستوى الإنتاج عند 12 مليون برميل يوميا، ليس مرتبطا بتدهور الأسعار في الأسواق العالمية، حيث تحرص أرامكو على إبقاء السيناريو الذي يدفع الطلب العالمي على النفط في المرحلة القادمة، حيث سيستمر في التزايد وليس الانخفاض كما تذكر وكالة الطاقة الدولية التي تمثل جبهة المستهلكين.

ولفت الدكتور سعيد الشيخ، أستاذ الاقتصاد في جامعة الأعمال والتكنولوجيا، أن إعلان شركة أرامكو السعودية يتماشى مع توجهات وزارة الطاقة الهادفة للمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوما، وأيضاً ضمن السياسة العامة للدولة في تنويع مزيج الطاقة، مشيراً إلى أن المملكة تتجه للتوسع في إنتاج الطاقات البديلة (الشمسية – الرياح)، وبما يسهم في الحد من نمو الاستهلاك المحلي من النفط، خصوصاً مع الزيادة المتسارعة في التوجه الى زيادة استخدام الغاز الطبيعي للأغراض الصناعية وإنتاج الكهرباء. كما بين أن التوجه العالمي يركز على زيادة استخدام الطاقة البديلة وخصوصاً فيما يتعلق بقطاع النقل عبر التوسع في استخدام السيارات الكهربائية، بحيث أصبحت هذه النوعية من المركبات تحظى باهتمام عالمي.

وأشار إلى أن قرار وزارة الطاقة إبقاء انتاج النفط عند مستوى 12 مليون برميل يوميا يأتي ضمن السياقات المحلية والعالمية المتعلقة بالتوسع في إنتاج الطاقة المتجددة، مضيفا، أن إعلان أرامكو لا يعطي المزيد من المعلومات بخصوص السقف الزمني للاستمرار في إنتاج النفط عند مستوى 12 مليون برميل يوميا، كما أوضح أن هذا القرار ينسجم مع التوجه العالمي لخفض الانبعاثات الكربونية بمختلف اشكالها من أجل المحافظة على البيئة، مؤكدا أن الغاز الطبيعي يعتبر أقل ضرراً على البيئة من البترول، فزيادة إنتاج الغاز الطبيعي يستخدم في إنتاج الطاقة الكهربائية مما يسهم في تقليل الاعتماد على النفط الخام في توليد الطاقة الكهربائية.

وأستبعد أن يحدث قرار وزارة الطاقة بإبقاء سقف الإنتاج عند مستوى 12 مليون برميل يوميا انعكاسات سلبية على السوق العالمية في المرحلة الحالية، مشيراً إلى أن الاقتصاد العالمي ما يزال في مرحلة تباطؤ في النمو، مبيناً، أن انعكاسات قرار إبقاء سقف الإنتاج عند مستوى 12 مليون برميل يوميا مرتبط بتوقعات نمو الاقتصاد العالمي، لافتا إلى أنه في حالة دخول الاقتصاد العالمي بوتيرة متسارعة في مرحلة من النمو، فقد يسهم حينها زيادة الطلب على النفط في ارتفاع حاد في أسعار النفط.

وذكر سعد ال ثقفان، عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية، أن الهدف يكون لدى أرامكو قدرة على إنتاج 12 مليون برميل يومياً عند الحاجة لها، بحيث يكون تحديد الكميات المنتجة من الحكومة وذلك حسب ما تراه وأيضا مراعاة مع التزاماتها مع اتفاقيات أوبك.

وأشار إلى أن تحديد مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدام ليس له علاقة بتحالف "أوبك بلس"، لافتا إلى وجود أهداف حكومية متوسطة وبعيدة المدى، حيث تنظر الحكومة للكميات القصوى المستدامة، وأيضا مناسبتها للسوق العالمي.

وقال، إن المملكة وضعت خطة لإزاحة مئات آلاف البراميل المستخدم محلياً سواءً في إنتاج الكهرباء أو الصناعة أو النقل واستخدام بدائل له مثل الغاز والطاقة الشمسية والرياح، لافتاً إلى أن التوسع في انتاج الغاز الذي يعتبر أقل تلوثاً وأكثر كفاءة، مضيفا، أن الجميع لاحظ التوسع في انتاج الغاز خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الاستكشافات الجديدة، مؤكدا، أن الحكومة تعمل على تطوير والتوسع في انتاج الطاقة الشمسية والرياح، حيث وتهدف للاستفادة من الطاقة النووية في حاجاتها للطاقة.

يشار إلى أنه في نوفمبر الماضي، صرح الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، أن شركة أرامكو السعودية تمكنت اكتشاف حقلين للغاز الطبيعي في الربع الخالي، حيث اكتُشِف حقل "الحيران" للغاز الطبيعي، بعد أن تدفق الغاز من مكمن "حنيفة" في بئر (الحيران – 1) بمعدل (30) مليون قدم مكعبة قياسية يوميا، بالإضافة إلى تدفق الغاز من مكمن "العرب – ج" في الحقل نفسه، وكذلك اكتُشِف حقل "الحاكيك" للغاز الطبيعي. كما اكتُشِف الغاز الطبيعي في خمسة مكامن في حقول مكتشفة مسبقاً، حيث اكتُشف الغاز الطبيعي في مكمن "الجله" في حقل "عسيكرة" في الربع الخالي، بعد أن تدفق الغاز بمعدل (46) مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، إضافة إلى اكتشاف مكمن إضافي للغاز الطبيعي في حقل "شدون" غرب مركز حرض، حيث اكتُشِف الغاز الطبيعي في مكمن "عنيزة – أ" بعد أن تدفق الغاز بمعدل (5 ر15) مليون قدم مكعبة قياسية يوميا.

كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في مكمن "عنيزة ب/ج" في حقل "مزاليج" جنوب غرب الظهران، حيث تدفق الغاز بمعدل (14) مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، واكتُشِف أيضاً الغاز الطبيعي في مكمن "الصارة" في حقل "الوضيحي" ومكمن "القصيباء" في حقل "أوتاد".

أمين «أوبك» لـ«الاقتصادية»: اجتماع لجنة المراقبة للتحالف تشاوري لبحث تطورات السوق

أسامة سليمان من فيينا
الاقتصادية

قال هيثم الغيص أمين عام منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» لـ«الاقتصادية»: إن اجتماع لجنة المراقبة الوزارية لتحالف «أوبك+» الذي سينعقد الخميس عبر الإنترنت هو اجتماع تشاوري لبحث تطورات السوق.

يأتي الاجتماع في وقت تهيمن التوترات الجيوسياسية على السوق النفطية وتسعى فيه «أوبك+» بقيادة السعودية لضبط توازن سوق النفط العالمية.

ويرى مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة أن قيود العرض التي تنفذها «أوبك+» لها انعكاسات إيجابية على سوق النفط، مرجحا أن يكون لخطوة السعودية الأخيرة بشأن خفض الأهداف الإنتاجية لشركة أرامكو آثار طويلة المدى على سوق النفط.

وأضاف أنه من شأن توقف خطط النمو أن يترك للسعودية احتياطي إنتاج مناسب في المستقبل في حالة حدوث صدمات في العرض خاصة في منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

من جانبه، يقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف: إن النفط شهد تقلبات بعد ارتفاع العقود الآجلة إلى منطقة ذروة الشراء في الأسبوع الماضي وفي الوقت نفسه تفوقت إمدادات النفط الخام الوفيرة على التصعيد العسكري في الشرق الأوسط.

وأضاف أن صادرات «أوبك+» تؤثر بشكل أكبر في الأسعار، حيث لم تتغير إجمالي شحنات النفط الخام من قبل تحالف المنتجين على نطاق واسع في يناير الماضي، ما يشير إلى أن تخفيضات الإنتاج بطيئة نسبيا في التنفيذ، وذلك بحسب بيانات شركة كبلر لمعلومات السوق.

أما ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام فتشير إلى أن السعودية لديها رؤية مستقبلية للتوترات الحالية وتثق في عودة الاستقرار، ولذا تواصل إرسال النفط عبر البحر الأحمر رغم الأخطار التي تسبب فيها الحوثيون، مؤكدة أن تخلي أرامكو السعودية عن خطة التوسع جاء دون شك بعد دراسة مستفيضة لتطورات السوق، ولكنه يثير تساؤلات حول بيانات الطلب.

وأوضحت أنه رغم انخفاض معدل نجاح شركات الطاقة بشكل عام في 2023 وارتفاع تكاليف الحفر إلا أن الصناعة لا تزال متفائلة، حيث تخطط شركات النفط الكبرى وشركات النفط الوطنية لأنشطة حفر كبيرة.

وأشارت إلى تحديد شركة «ريستاد إنرجي» 36 بئرا محتملة عالية التأثير لـ2024 وهي زيادة كبيرة من 27 بئرا في 2023 كما من المتوقع أن تمثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية ما يقرب من 64% من هذه الآبار مع التركيز على الأحواض الحدودية والناشئة.

السعودية تدرس إحياء بيع حصة من أرامكو بـ 10 مليارات دولار

الاقتصادية

تدرس السعودية خططا لإحياء بيع إضافي لحصة من أرامكو في فبراير المقبل، في صفقة قيمتها مليارات الدولارات ومن المرجح أن تصنف من بين أكبر مبيعات الأسهم في الأعوام الأخيرة، وفقا لأشخاص مطلعين على الأمر تحدثوا لوكالة بلومبرغ أمس.

وبحسب مصادر «بلومبرغ»، قال الأشخاص، الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن المعلومات خاصة، إن المملكة تعمل مع مجموعة من المستشارين وتسعى إلى جمع ما لا يقل عن 40 مليار ريال (10 مليارات دولار) من بيع الأسهم في البورصة السعودية. ومن شأن نجاح الصفقة أن يوفر الأموال اللازمة لتلبية مساعي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الطموحة لتنويع الاقتصاد.

تأتي خطط البيع الجديد بعد أربعة أعوام من جمع المملكة نحو 30 مليار دولار في الطرح العام الأولي لشركة أرامكو، والذي كان أكبر طرح للأسهم في العالم على الإطلاق. وزاد ولي العهد من طموحاته في الإنفاق، منذ أن ضخ مبالغ ضخمة في مشروع «نيوم»، والسياحة، والرياضة وغيرها من المشاريع.

لا يوجد قرار نهائي بشأن توقيت بيع الأسهم ومن الممكن أن تتأخر الصفقة. وأحالت الحكومة السعودية طلبات التعليق إلى أرامكو التي رفضت التعليق.

وأرامكو هي أكبر مصدر للنفط في العالم، حيث تبلغ قيمتها السوقية ما يزيد قليلا عن 2 تريليون دولار.

وفاجأت الشركة السوق هذا الأسبوع بالتخلي عن خططها لتعزيز قدرتها على إنتاج النفط، وهو تحول كبير من شأنه أن يثير تساؤلات حول آراء الشركة بشأن الطلب على نفطها، ولكنه سيحرر أيضا مليارات الدولارات من الإنفاق التي يمكن استخدامها في أماكن أخرى.

وكان الأمير محمد بن سلمان قد قال في يناير 2021، إن الحكومة ستتطلع إلى بيع المزيد من أسهم الشركة، وتحويل عائدات البيع إلى الصندوق السيادي السعودي (صندوق الاستثمارات العامة). وذكرت بلومبرغ في شهر مايو أن هذه الخطط اكتسبت زخما في العام الماضي.

وكان سوق الاكتتابات الأولية السعودية ضعيفا نسبيا خلال معظم العام الماضي، على الرغم من أن الانتعاش في النصف الثاني من 2023 أثار الآمال في أن الحكومة ستمضي قدما في صفقة أرامكو. وشهدت بورصة الرياض (تداول) بداية قوية في 2024، حيث أدرجت مجموعة MBC، أكبر شبكة تلفزيونية خليجية، في المملكة في 8 يناير وتضاعفت أسهمها منذ ذلك الحين.

تجميد رفع الطاقة الإنتاجية

تمتلك الحكومة السعودية بشكل مباشر نحو 90% من شركة أرامكو، إضافة إلى 8% أخرى يملكها صندوق الاستثمارات العامة. وكان الصندوق، الذي يرأسه الأمير محمد بن سلمان، أكبر صندوق ثروة سيادية من حيث الإنفاق على مستوى العالم العام الماضي. كما أنه الأداة الرئيسة لطموحاته لإعادة تشكيل الاقتصاد السعودي، وإنفاق المليارات على كل شيء بدءا من الاستثمار في شركات صناعة السيارات الكهربائية، وإنشاء شركة طيران جديدة، ودعم بطولات الغولف الناشئة. يرأس مجلس إدارة أرامكو ياسر الرميان، وهو أيضا محافظ الصندوق.

وأمرت الحكومة الشركة بوقف زيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 13 مليون برميل يوميا. لقد أمرت الحكومة بالاحتفاظ بها عند 12 مليونا بدلا من ذلك، ما سيترك للشركة قدرة احتياطية قدرها ثلاثة ملايين يوميا مقارنة بمستوى إنتاجها الحالي.

وبينما يثير التغيير في الخطة تساؤلات حول وجهة نظر السعودية بشأن الطلب على نفطها في المستقبل، فإنه يساعد أيضا على توفير مليارات الدولارات لأرامكو. ومن شأن التخلي عن خطط توسعة الطاقة الإنتاجية أن يخفف الضغط على ميزانية «أرامكو»، من خلال خفض نحو خمسة مليارات دولار سنويا من الإنفاق السنوي، وفقا لـ«أر بي سي كابيتال ماركتس» (RBC Capital Markets).

ولم تذكر أرامكو أين ستذهب تلك الأموال، لكن بعضها يمكن أن يشق طريقه إلى الحكومة من خلال توزيعات الأرباح. وقد دفعت الشركة للحكومة أرباحا بقيمة 29 مليار دولار في الربعين الثاني والثالث.
يساعد ذلك في تمويل عجز ميزانية الحكومة جزئيا. ومن المحتمل أن تسجل الميزانية السعودية عجزا بنحو 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024 ولديها أكثر من 46 مليار دولار من متطلبات التمويل، وفقا لبنك الإمارات دبي الوطني ومقره دبي.

«ثالوث» المياه والغذاء والطاقة رسائل سعودية في «COP16»

الاقتصادية

رسائل متعددة الاتجاهات توجهها السعودية باستضافتها أكبر مؤتمر للأمم المتحدة بشأن حماية الأراضي ومكافحة التصحر والجفاف «COP16»في ديسمبر المقبل، عبر تركيزها على ثالوث المياه والغذاء والطاقة عناصر متضافرة، إذا اختل أحدها تداعت بعده بقية العناصر.

تحشد الرياض لمدة أسبوعين ممثلين عن الحكومات والشركات حول العالم في مؤتمر COP16، لتسريع العمل على استعادة الأراضي والقدرة على التكيف مع الجفاف باعتبارها حجر الزاوية في الأمن الغذائي والمياه والطاقة.

وهنا يقول لـ «الاقتصادية « خبراء ومسؤولون إن أمن الطاقة والمياه والغذاء ركائز لتحقيق الأمن القومي والتنمية المستدامة لأي دولة ومنطقة، ولهذا سيكون المؤتمر منصة سعودية لتمثيل منطقة الشرق الأوسط التي تعاني بعض دولها من الجفاف وشح المياه ونقص في الطاقة.

وأوضح الدكتور نعمت أبو الصوف المتخصص في شؤون الطاقة أنه توجد علاقة قوية واعتمادا متبادلا وثيقا بين القطاعات الثلاثة، فلإنتاج الغذاء لا بد من توفير المياه والطاقة، ولتوفير مياه نظيفة للاستهلاك الآدمي فإن ذلك يتطلب الطاقة، كما أن إنتاج الطاقة يحتاج إلى المياه.

وأضاف أن مؤتمر كوب 16 يأتي استكمالا لمبادرات السعودية للاقتصاد الأخضر والحد من انبعاثات المناخ، وأبرزها مبادرتا السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر وهي معنية بمستقبل المنطقة كلها وليس المملكة وحدها.

بدوره أكد أحمد الشهري الكاتب الاقتصادي والمحلل الاستراتيجي أن الرياض توجه رسالة عالمية عبر المؤتمر بالتزامها بتحقيق التوزان البيئي من خلال دعم المنظمات الدولية بالمشاركة الفاعلة في جهود حماية الكوكب والاستدامة وتقليل الانبعاثات وتبني تقنيات الطاقة المتجددة.

ويرى الشهري أن الرياض توزان بين كونها أكبر منتج للطاقة وتحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي للدول مع تطبيق معايير دقيقة للالتزام البيئي، مشيرا إلى أن تحقيق أهداف مكافحة التصحر والجفاف واستصلاح الأراضي يمكن من تحقيق أهداف الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل وجذب استثمارات جديدة واستخدام آليات وتقنيات متطورة للتحقيق هذا الهدف ومن ضمنها الذكاء الاصطناعي.

وقال محمد كركوتي المتخصص في شؤون التنمية إن مبادرات السعودية في المجال المناخي تعد ترجمة لضامين رؤية 2030، لكنها تشمل المنطقة برمتها، متوقعا تقديم المؤتمر مجموعة من الحلول القابلة للتنفيذ بعكس المؤتمرات التي عقدت في الآونة الأخيرة ولم تتضمن آليات تنفيذية.

وكان المهندس عبد الرحمن الفضلي وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي قد أكد في بيان عقب توقيع اتفاقية مع الأمم المتحدة لاستضافة المؤتمر، الحاجة الماسة إلى تعزيز الجهود الدولية للحد من تدهور الأراضي والتصحر، التي تؤثر بشكل كبير في الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تتأثر 3 مليارات نسمة بتدهور الأراضي، فيما تصل الخسائر من الخدمات الإيكولوجية المفقودة نحو 6 تريليونات دولار.

ودق إبراهيم ثياو الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ناقوس الخطر بتأكيده أن معدل فقد الأراضي الخصبة ينذر بالخطر، ما يعرض الاستقرار العالمي والازدهار والاستدامة لعواقب وخيمة.

ووفقا لبيانات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فإن ما يصل إلى 40% من أراضي العالم متدهورة، ما يؤثر في نصف البشرية وله عواقب وخيمة على مناخنا وتنوعنا البيولوجي، فإن استعادة 1.5 مليار هكتار من الأراضي بحلول 2030 ستكون ضرورية لتحقيق عالم خال من تدهور الأراضي.

مؤتمر الطاقة النظيفة يبرز تحركات السعودية لقيادة مستقبل الهيدروجين إقليمياً ودولياً

الشرق الأوسط

ركّز مؤتمر «الطاقة النظيفة 2024»، الذي عقد الأربعاء في الرياض، على التحركات المكثفة للحكومة السعودية في قطاع الطاقة المتجددة، وخاصة الهيدروجين، ما يؤهل البلاد لقيادة مستقبل هذه السوق إقليمياً ودولياً، وذلك ضمن أهداف واعدة لتحقيق «رؤية 2030».

وشهد المؤتمر الذي أقيم بنسخته الأولى، بعنوان «Sunrise Arabia» للطاقة النظيفة، مشاركة ناشطين محليين ودوليين، بالإضافة إلى الجهات الحكومية والوكالات التي تعمل في تطوير الطاقات المتجددة.

وكشف المهندس منيف بركات، مدير عام «سولارابيك»، الشركة المتخصصة في مجالات الطاقة المتجددة والاستدامة، لـ«الشرق الأوسط»، عن نية الشركة نقل مقرها الإقليمي إلى الرياض قبل نهاية عام 2024، نظراً لامتلاك المملكة أكبر وأهم المشاريع في هذا المجال.

وشدّد بركات على أهمية وجود المقر الإقليمي في السعودية التي أصبحت مركزاً لصناعة القرار بالنسبة للطاقة المتجددة، مشيراً إلى أن الرياض أثبتت نفسها في السنوات الماضية لكونها جذبت الأضواء في المنطقة العربية بالنسبة لأكبر المشاريع وأهمها في هذا المجال.

وبيّن أن إقامة هذا المؤتمر تزامنت مع ثورة الطاقة المتجددة في المملكة، في حين وجود تطور واضح تقوده البلاد، لافتاً إلى أن السعودية لديها أهداف واعدة ضمن «رؤية 2030» بإضافة 54 غيغاواط من الطاقة النظيفة إلى الشبكة السعودية للكهرباء، وما يقارب نصفها سوف يكون من الطاقة الشمسية.

وتابع بركات أن الجهات الحكومية السعودية لديها التزام واضح بالانتقال «الطاقوي» إلى الطاقة المتجددة ودائماً تصدر مناقصات لمشاريع الطاقة الشمسية الجديدة، مبيّناً أنه حتى الآن، أصدرت وزارة الطاقة نحو 12.6 غيغاواط من المشاريع التي تمت إحالتها إلى شركات مختلفة لتركيب الطاقة الشمسية إلى المملكة.

ووصف التطور الذي يحصل في البلاد بأنه «غير مسبوق» في العالم، مشيراً إلى أن البلاد لديها رؤى واضحة يشملها تنفيذ سريع للقرارات النظرية بوجود خطط مستقبلية تهمّ الشركات جميعها.

بدوره، قال المهندس وليد الحلاج، رئيس قسم تطوير الأعمال بمجموعة «أمارينكو» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لـ«الشرق الأوسط»، إن الهيدروجين الأخضر سيغير شكل الطاقة حول العالم، ويمتاز بكونه مصدراً حرارياً للطاقة ويأتي عبر الطاقة المتجددة.

وأبان الحلاج أن دول الوطن العربي، وخاصة السعودية، تمتلك المؤهلات لتقود مجال الهيدروجين الأخضر، خاصة ما يحدث في أكبر مشروع بالعالم في نيوم، متوقعاً أن يكون هناك تكرار لهذه المشاريع بنجاح.

ولفت إلى أن السعودية تسعى لتثبيت مكانتها في قيادة المنطقة والعالم في مجال الهيدروجين الأخضر، كما هي رائدة بمجال النفط، موضحاً أن هذا المؤتمر يهدف إلى ربط الشركات الخاصة العالمية والمحلية مع أصحاب القرار لتسهيل المرحلة القادمة، باتجاه مشاريع الطاقة الشمسية. كما يهدف إلى تحديد الاتجاهات والمسارات نحو مستقبل مستدام ونظيف للطاقة في المملكة من خلال تعزيز الحوار والابتكار في هذا المجال.

وتضمن المؤتمر أربع جلسات تركز على أقل تكلفة كهرباء مكافئة في العالم، تركز على سعر الكهرباء المكافئ في السعودية، وتحليل سريع لأحدث المزادات، بالإضافة لآفاق اتفاقات شراء الطاقة والمشاريع غير المدعومة، وشراء وتوريد ألواح الطاقة الشمسية والعواكس، فضلاً عن الخدمات اللوجيستية والتشغيل والصيانة.

اعتماد اليابان على نفط الشرق الأوسط يرتفع إلى 95.1 % في 2023

الشرق الأوسط

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية، الأربعاء، أن اعتماد الدولة على النفط الخام القادم من الشرق الأوسط زاد نقطة مئوية ليصل إلى 95.1 في المائة، العام الماضي.

وإجمالاً، استوردت اليابان 147.7 مليون كيلولتر من النفط، العام الماضي، (2.5 مليون برميل يومياً)، بانخفاض 7 في المائة عن العام السابق، مع ارتفاع حصة السعودية والإمارات إلى 40.4 في المائة و39 في المائة، من 38.1 في المائة و37.9 في المائة، على الترتيب.

وانخفضت حصة واردات النفط من روسيا بشكل أكبر إلى 0.1 في المائة فقط من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام، انخفاضاً من 1.3 في المائة في عام 2022، و4 في المائة في عام 2021، أي قبل عام من غزو موسكو لأوكرانيا الذي أدى إلى فرض عقوبات غربية.

في الأثناء، تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الأربعاء، تحت وطأة النشاط الاقتصادي الضعيف في الصين، أكبر مستورد للخام، لكن مكاسبها الشهرية الأولى منذ سبتمبر (أيلول) ما زالت تلوح في الأفق مع تأجيج التوتر في الشرق الأوسط المخاوفَ بشأن الإمدادات.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مارس (آذار)، والتي ينتهي أجلها الأربعاء، 87 سنتاً أو نحو 1.1 في المائة إلى 82 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 11:03 (بتوقيت غرينتش). وانخفض عقد أبريل (نيسان) الأكثر تداولاً بمقدار 80 سنتاً أو نحو 1 في المائة إلى 81.70 دولار. وخسرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 82 سنتاً أو ما يقرب من 1.1 في المائة إلى 77 دولاراً للبرميل.

وأظهر مسح رسمي للمصانع أن نشاط التصنيع في الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، انكمش للشهر الرابع على التوالي في يناير (كانون الثاني).

وقال تاماس فارجا، من (بي في إم) للوساطة النفطية، وفق وكالة «رويترز»: «بيانات المصانع تؤكد وجهة نظرنا بأن الصين، على الأقل في الوقت الحالي، تشكل عائقاً أمام نمو الطلب العالمي على النفط».

في الوقت ذاته، اتسعت الحرب بين إسرائيل و«حماس»، إلى صراع في البحر الأحمر بين الولايات المتحدة والمسلحين الحوثيين المتحالفين مع إيران. وبينما أدى ذلك إلى تعطيل في شحن ناقلات النفط والغاز الطبيعي، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف التسليم، وبدأ يؤثر على إمدادات النفط، أشار استطلاع أجرته «رويترز» إلى أن الإنتاج القياسي في الغرب والنمو الاقتصادي البطيء سيكبحان الأسعار ويحدّان من أي علاوة مخاطر جيوسياسية.

في غضون ذلك، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، إن أسعار النفط الحالية تعكس بالشكل المناسب الوضع الحالي للسوق، في حين من المتوقع على نطاق واسع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بنحو مليوني برميل يومياً.

ورفض نوفاك التطرق لمزيد من التفاصيل قبل يوم واحد فقط من اجتماع مهم لأهم الوزراء من منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفائها بقيادة روسيا في إطار مجموعة «أوبك بلس»، عن بعد.

ويمكن أن يدعو الوزراء، والذين يشكلون لجنة المراقبة الوزارية المشتركة، لاجتماع «أوبك بلس» بالكامل أو تقديم توصيات بشأن السياسة.

وقالت مصادر بـ«أوبك بلس»، الأسبوع الماضي، إن المجموعة ستقرر على الأرجح مستويات إنتاجها النفطي لأبريل وما بعده في الأسابيع المقبلة، بينما من السابق لأوانه أن يتخذ اجتماع الخميس قرارات بشأن سياسات إنتاج أخرى.

وقال نوفاك لصحافيين: «السوق تحتاج إلى الصمت... أي تعليق يؤثر بطريقة أو بأخرى على السوق. أريد أن أقول إن السعر الحالي في السوق يعكس الوضع الحالي بالشكل المناسب».

كيف يصل النفط الروسي إلى أوروبا عبر مرفأ تركي على رغم العقوبات؟

اندبندنت

في سياق التفاف روسيا على العقوبات الأميركية والغربية غير المسبوقة منذ بداية حرب أوكرانيا العام قبل الماضي، تكشف التحقيقات والتقارير عن بعض طرق تفادي تلك العقوبات، بخاصة أنه وعلى رغم حظر أوروبا للنفط الروسي إلا أن الخام والمشتقات من أصل روسي لا تزال تتدفق على أوروبا بطرق مختلفة.

وسبق أن كشفت وسائل إعلام بريطانية عن استيراد البلاد لديزل وبنزين روسي المصدر من مصافي هندية تعمل على النفط الروسي.

ومن بين الدول التي لم توقف تعاملاتها مع روسيا تركيا التي طالما كانت التصريحات الغربية تنتقد إمدادها روسيا بمكونات للصناعات العسكرية قد تكون مساعدة في المجهود الحربي الروسي في أوكرانيا.

أما الجديد فهو التحقيق الذي نشرته صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية واستندت فيه إلى زيارة أحد محرريها لمرفأ نفطي تركي، وأيضاً إلى بيانات وأرقام شركات تتبع الشحن البحري.

وسبق أن نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية تقريراً عن مساعدة تركيا في وصول النفط الخام والمشتقات الروسية إلى أوروبا، حتى إن بعضها يستخدم في تموين قطع عسكرية أميركية.

إلى ذلك ركز التحقيق المطول للصحيفة البريطانية على مرفأ دورتيول التركي الواقع في محافظة هاتاي بلواء الإسكندرون، وهو مرفأ غير بارز على السواحل الجنوبية في تركيا ويقع ضمن منطقة صناعية تركية كبيرة، واقتصر نشاطه في ما سبق على تصدير شحنات من النفط العراقي تصل إلى حاويات تخزين المرفأ محملة على شاحنات نقل بري.

مشتقات روسية إلى أوروبا

وتغير الحال في مرفأ دورتيول بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا نهاية فبراير (شباط) 2022، فبحسب بيانات شركة «كيبلر» التي تتابع حركة السفن والناقلات البحرية فقد استقبل المرفأ ثلاثة شحنات نفط عبر البحر في الفترة ما بين مارس (آذار) ويونيو (حزيران) 2022 من مصر واليونان وإسرائيل.

ومع بدء تنفيذ أولى العقوبات الغربية على موسكو في يوليو (تموز) 2022 ارتفعت معدلات تناول الميناء لشحنات النفط بصورة كبيرة، كما تشير بيانات شركات مراقبة الشحن البحري.

وبحسب المحللين الذين راجعوا بيانات الشحن فإن معظم ما يصل إلى المرفأ التركي مشتقات مكررة روسية يعاد شحنها إلى أوروبا.

وسبق أن انتقد مشرعون أميركيون استخدام سفن الأسطول الأميركي لوقود أصله من الخام الروسي عبر مرفأ دورتيول ويكرر في اليونان.

وفي رسالة لوزير الدفاع الأميركي قال عضوا مجلس الشيوخ ماركو روبيو وماغي حسن إن «الطريقة الخفية لوصول النفط من المرافئ الروسية إلى سفن أسطول الولايات المتحدة تحدث بصورة مقصودة من جانب روسيا للالتفاف على العقوبات».

ويذكر أن أوروبا بدأت الحظر التام لاستيراد مشتقات النفط الروسي في فبراير 2023، كما حظرت استيراد النفط الخام الروسي من ديسمبر (كانون الأول) 2022.

إلا أن أرقام وبيانات تجارة المشتقات الروسية من وإلى مرفأ دورتيول التركي تظهر أن مشتقات النفط الروسي تدخل إلى أوروبا على رغم العقوبات والحظر.

وفي غضون ذلك تقول شركة «غلوبال ترمينال يرفيسز» المالكة لمرفأ دورتيول إن الميناء ليس سوى «مرفأ تخزين مستقل، ولا علاقة له بتجارة الخام والمشتقات».

وأضافت بحسب ما نقلت «فايننشال تايمز» أنه ليست لديها «السلطة ولا المسؤولية لمراقبة الوجهة النهائية للنفط الذي يمر عبر المرفأ».

وكان تاجر النفط الهولندي نيلز تروست اشترى حصة 40 في المئة في الشركة المالكة للمرفأ التركي في يوليو 2022، قائلاً إلى الصحيفة إنه «لا يستطيع التعليق على وجهات الشحنات عبر المرفأ، إذ إنه لم يكن يملك حصة الغالبية في الشركة المالكة له»، ويشار إلى أن تروست باع حصته في نوفمبر (تشرين الثاني) 2023.

استفادة تركيا

وبحسب تقرير الصحيفة فإنه منذ بدأت عقوبات أوروبا ومجموعة الدول السبع على موسكو، بخاصة عقوبات قطاع الطاقة، أصبحت تركيا مركزاً مهماً لتجارة النفط الخام ومشتقات التكرير الروسية، إذ إن أنقرة الآن ثالث أكبر مستورد للنفط الخام الروسي بعد الهند والصين، وأكبر سوق لمشتقات التكرير الروسية.

وتستفيد تركيا أيضاً من أنها في معظم الأحيان تستخدم مشتقات تكرير روسية تستوردها بأسعار مخفضة للاستهلاك المحلي، مما يمكنها من زيادة الأرباح بتصدير المشتقات المكررة في المصافي التركية إلى أوروبا بأسعار السوق.

أما عبر مرفأ دورتيول فإن مشتقات التكرير القادمة من روسيا تشحن ثانية إلى أوروبا من دون أي تدخل، وهو ما يتعارض مع العقوبات المفروضة على موسكو والتي تحظر دخول تلك المنتجات إلى أوروبا.

ويمتلئ المرفأ الذي أنشأ عام 1984 بالأنابيب والمضخات لكن ليس لديه إمكان تكرير النفط ولا يستخدم في استيراد النفط إلى تركيا، بل يعمل كمركز شحن وتفريغ وحسب، مستفيداً من حاويات عدة لتخزين النفط والوقود الذي يصل إليه عبر الشاحنات البرية أو عبر البحر، قبل أن يشحن للمشترين في بلدان أخرى. وقبل حرب أوكرانيا كان العمل الرئيس للمرفأ هو تصدير النفط العراقي الذي يصل إليه في شاحنات من طريق البر، ومن بين المستوردين إسرائيل التي تعتمد في وارداتها النفطية على نفط شمال العراق وتستقبله في مرافئ على البحر المتوسط. لكن ما بين يناير (كانون الثاني) ونوفمبر 2023 لم تشكل شحنات النفط والمشتقات العراقية سوى أقل من نصف ما تناوله المرفأ. وذكرت الشركة المالكة للمرفأ أن 3.2 مليون طن من النفط شحنت عبره في تلك الفترة، وبحسب بيانات «كيبلر» فإن البقية وصلت إلى المرفأ من طريق البحر، و90 في المئة منها مصدرها روسيا.

وخلال العام الماضي كانت وجهة ما نسبته 85 في المئة من النفط المشحون من ميناء دورتيول إلى أوروبا، بزيادة كبيرة عن عام 2022، إذ كانت نسبة النفط إلى أوروبا من المرفأ عند 53 في المئة. وتذهب معظم تلك الشحنات إلى اليونان وبلجيكا وهولندا التي فيها أكبر مرفأ تجارة نفط ومشتقات مكررة في روتردام، وبعض الشحنات، وبخاصة من مشتقات التكرير، تذهب أولاً إلى اليونان ثم إلى وجهات أوروبية أخرى. في المقابل تصر الشركة المالكة للمرفأ على أن الأرقام ليست دقيقة، وأنه بحسب بيانات المصدر التي تعتمدها سلطات الجمارك التركية فإن الشحنات التي مصدرها روسيا لم تشكل سوى خمس ما تناوله المرفأ عام 2022، ونحو 10 في المئة عام 2023.

ويقول المحللون إنه إما أن سلطات الجمارك التركية لا تدقق في مصدر الشحنات، أو أن التجار يقدمون وثائق ليست سليمة تخفي المنشأ الروسي للنفط والمشتقات.

ما الذي دفع أرامكو لتجميد خطط تعزيز الطاقة الإنتاجية؟

اقتصاد الشرق

فاجأت شركة «أرامكو السعودية» أسواق النفط، أمس الثلاثاء، بإعلانها عدم المضي قدماً في خطط تعزيز الطاقة الإنتاجية من 12 إلى 13 مليون برميل يومياً، لكن الضبابية التي تعيشها أسواق النفط خلال العامين الأخيرين، كانت دافعاً أساسياً لاتخاذ هذا القرار، الذي كان يتم الإعداد له منذ نحو 6 أشهر، وفقاً لخبراء.

يؤكد الخبير النفطي وليد خدوري في تصريح لـ«الشرق» عبر الهاتف، أن حالة السوق وضبابيتها قد تكون من أبرز الأسباب التي دفعت السعودية إلى هذا القرار.

الخدوري أشار إلى أن القدرة الإنتاجية للسعودية حالياً تبلغ 12 مليون برميل يومياً، في حين أنها تضخ إلى السوق بموجب اتفاق «أوبك+» نحو 9 ملايين برميل، ما يعني أن لديها نحو 3 ملايين برميل طاقة إنتاجية فائضة تتيح لها بالتدخل لتغطية العجز في حال ظهر هناك أي نقص في السوق.

تنفذ «أوبك» بقيادة السعودية، ودول منتجة من خارجها بقيادة روسيا، تخفيضات للإنتاج بهدف «الحفاظ على استقرار السوق، وإزالة التربح من المضاربات، والحد من التقلبات» وفق تصريحات عدّة لقادة التحالف، الذين أكدوا أن تخفيضات الإنتاج قد تمتد «قطعاً» لما بعد الربع الأول من العام المقبل «إذا دعت الحاجة».

هذه السياسة التي تنفذها «أوبك+» جاءت بسبب وجود حالة من الضبابية في السوق، خصوصاً مع زيادة حجم الإنتاج من دول من خارج تحالف «أوبك+» على غرار الولايات المتحدة الأميركية التي أصبحت أكبر منتج بالعالم بنحو 13 مليون برميل يومياً.

تنظيم إنفاق

نظراً إلى أن القدرة الإنتاجية السعودية تصل إلى نحو 12 مليون برميل، فإن رفعها إلى 13 مليون برميل يومياً والحفاظ على هذا المستوى، «أمر مكلف لأنه يتطلب حفر آبار جديدة»، وفق مازن السديري رئيس الأبحاث في «شركة الراجحي المالية» في مقابلة مع «الشرق».

وأضاف أنه مع عدم وجود طلب عالي كبير، وفي ظل العوامل التي تسيطر على السوق، فإن الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى «قد يتطلب سنوات».

الطلب العالمي على النفط تأثر بشكل مباشر بالوضع الاقتصادي العالمي، وخصوصاً في الصين أكبر مستهلك للنفط، والتي تحاول تجنب أزمة عقارية، بالإضافة إلى عدم تحقيقها معدلات النمو التي كانت الأسواق تراهن عليها بعد فتح الاقتصاد إثر كورونا. كما هناك ضبابية بشأن أسعار الفائدة الأميركية، إذ من المتوقع بدء الاحتياطي الفيدرالي بخفضها خلال هذه السنة، ولكن من غير الواضح حجم هذا الخفض.

السديري أشار إلى أن هذا الواقع يعني أن الوضع الاقتصادي العالمي ليس على حاله قبل 5 سنوات، أي عندما أعلنت «أرامكو» عن خطط زيادة القدرة الإنتاجية. ورأى أن ما يحدث هو «إعادة تنظيم للإنفاق»، خصوصاً في ظل وجود مشاريع كبرى.

من جهته، بيّن هومايون فلكشاهي، محلل أول للنفط والغاز في «كبلر» (KPLER) في تصريح لـ«الشرق» عبر الهاتف، أن القرار دليل على أن السعودية ترى أن الطلب لن يرتفع على المدى القصير بشكل كافٍ، منبهاً إلى أنه لا فرق حالياً بين 12 و13 مليون برميل يومياً من حيث القدرة الإنتاجية، خصوصاً أن هذه البراميل لن تصل إلى السوق في وقت قريب.

تباطؤ الإنتاج

بعيداً عن التباطؤ الاقتصادي، فإن زيادة الإنتاج من دول خارج المنظمة شكلت تحدياً بالنسبة للتحالف. وفي هذا السياق، أشار فلكشاهي إلى أن السعودية خسرت بعض الحصص السوقية أمام دول من خارج «أوبك+» على غرار البرازيل والولايات المتحدة وغويانا، ولكن نمو الإنتاج في هذه الدول سيتباطأ مستقبلاً.

تتوقع «كبلر» أن تصل الولايات المتحدة إلى الحد الأقصى للإنتاج بحلول 2025، في حين لن يكون هناك نمو بالنسبة لإنتاج البرازيل. أما غويانا، فهي دولة ناشئة نفطياً، ولا يمكن مقارنتها بالمنتجين الكبار.

هذه العوامل تعني أن الأمر بالنسبة للسعودية مرتبط بالأولويات، إذ «ليس من المنطق إنفاق مليارات الدولارات من الاستثمارات في مشاريع لن تحقق أي عائدات وأرباح في المدى القصير، خصوصاً مع وجود مشاريع كبرى والتي تتطلب مليارات الدولارات»، وفق فلكشاهي.

الإنفاق الاستثماري

توقعت شركة «أر بي سي كابيتال» في مذكرة بعد صدور القرار السعودي أن تنخفض النفقات الرأسمالية بنحو 5 مليارات دولار سنوياً على مدى السنوات المقبلة، مقارنة بالإعلانات السابقة»، وفقاً لما نقلته «رويترز».

المذكرة رجحت أن يتم تأجيل بعض المشاريع التي لم يتم اتخاذ قرارات نهائية بشأنها مثل حقل السفانية البالغة طاقته 700 ألف برميل يومياً.

«أرامكو» أطلقت مطلع هذا العام برنامج الإنفاق الرأسمالي بنطاق استثماري يتراوح بين 45 و55 مليار دولار، مقابل 39 مليار دولار في 2022، ونحو 32 مليار دولار للعام الذي سبق. وفي حين أنها لم تكشف بعد عن الإنفاق الاستثماري خلال عام 2024، إلا أن شركة مثل «إكسون موبيل»، أكبر منتج نفط أميركي، تتوقع أن يصل إنفاقها الاستثماري خلال 2024 إلى نحو 27 مليار دولار، وهو رقم أقل بكثير من أرقام «أرامكو» أكبر شركة نفط في العالم.

قرار قابل للتغير

حجاج حسن مدير وحدة «أرقام»، رأى أن القرار سيؤثر إيجاباً على مستثمري أرامكو ومنهم الحكومة التي تملك أكبر حصة في الشركة، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الشركة لم توقف الإنفاق الرأسمالي نهائياً، إذ لا يزال لديها أعمال توسعة أخرى.

ورأى أن انعكاس القرار الذي توقع أن يؤثر سلباً على الشركات المرتبطة بعقود مع «أرامكو»، مثل شركات الأنابيب والحفر، سيظهر على الشركة على الأقل بعد عام من الآن.

فلكشاهي وحجاج والسديري اتفقوا على أن القرار قابل للتغير إذا تغيرت ظروف السوق، خصوصاً أن المملكة لم توقف الاستثمار في إنتاج النفط، بل لديها الكثير من المشاريع القائمة وعمليات توسعات للحقول.

السديري قدّر أن الإنفاق الاستثماري الجديد في «أرامكو» سينخفض، و«لكننا لا نعرف حجم هذا الانخفاض»، منبهاً إلى وجود إنفاق رأسمالي كبير على الغاز، كما سيستمر الإنفاق على صيانة الحقول لضمان استقرار القدرة الإنتاجية عند 12 مليون برميل.

طرح جديد

بعد أقل من 24 ساعة عن الإعلان السعودي، نقلت «بلومبرغ» عن أشخاص مطلعين أن الحكومة تدرس خططاً لإحياء طرح جديد لأسهم الشركة في فبراير، في صفقة من المرجح أن تصنف من بين أكبر الاكتتابات العامة عالمياً.

وقال الأشخاص الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن المعلومات خاصة، إن المملكة تعمل مع مجموعة من المستشارين وتسعى إلى جمع ما لا يقل عن 40 مليار ريال (10 مليارات دولار) من بيع الأسهم في البورصة السعودية.

وقبل 4 سنوات، جمعت الحكومة السعودية نحو 30 مليار دولار من الطرح العام الأولي للشركة، والذي كان أكبر بيع للأسهم في العالم.

فلكشاهي أشار في هذا السياق إلى أن تأجيل خطط زيادة القدرة الإنتاجية يمكن أن يجعل الشركة أكثر «إغراءً» على المدى القصير والمتوسط.

السعودية والكويت تؤكدان على ضرورة الالتزام باتفاق أوبك+

اقتصاد الشرق

أكدت السعودية والكويت على «ضرورة التزام جميع الدول المشاركة باتفاقية (أوبك+) بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين ويدعم نمو الاقتصاد العالمي».

جاء ذلك في بيان مشترك في ختام زيارة أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح عقد خلالها مباحثات مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وفق وكالة الأنباء السعودية (واس) يوم الأربعاء.

واتفق الجانبان على «تعزيز التعاون في قطاع البترول والغاز ومشتقاتهما، والتقنيات النظيفة للموارد الهيدروكربونية، وتطوير المشروعات ذات العلاقة بهذه القطاعات بما يسهم في استدامة الطلب على إمدادات الطاقة عالمياً».

اتفق تحالف «أوبك+» باجتماعه الأخير في نوفمبر على تعميق تخفيضات الإمدادات الحالية خلال هذا الربع بنحو 900 ألف برميل يومياً. يأتي التأكيد على الالتزام بالاتفاق، بعد انسحاب دولة أنغولا من عضوية منظمة الدول المصدرة للبترول، بعد خلاف بشأن حصتها الإنتاجية، مما قلص عدد أعضاء المنظمة إلى 12 دولة. قال عدد من المندوبين في «أوبك+» إن التحالف لا يخطط لإجراء أي تعديلات على سياسة إنتاج النفط الحالية خلال اجتماعه المزمع عقده يوم الخميس، وفق «بلومبرغ». أضاف المسؤولون، الذين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم، أن السعودية وحلفاءها بدأوا هذا الشهر تخفيضات جديدة في الإنتاج، وهم يحتاجون إلى وقت أطول لتقييم تأثيرها. ومن المقرر عقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة للتحالف عبر الإنترنت في الأول من فبراير.

توقعات بجولة جديدة من خفض الإنتاج

حتى الآن، لم تشهد أسعار النفط تغيرات كبيرة جراء خفض الإمدادات الإضافي من جانب «أوبك+»، والذي يتزامن مع التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك الصراع في الشرق الأوسط والهجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر. من جانبها، توقعت «إس آند بي غلوبال كومودتي إنسايتسس»، أن يطبق التحالف جولة جديدة من خفض الإنتاج خلال الربع الأول من العام الجاري. تم تحديد حصص «أوبك» الحالية حتى نهاية مارس على الرغم من أن وزراء الدول الأعضاء في التحالف قالوا إنه يمكن تعديلها بحسب الحاجة.

قالت «إس آند بي» في تقرير، إنه في حال أقدم التحالف على جولة أخرى من خفض الإنتاج، ستكون الخامسة من نوعها منذ أكتوبر 2022، لدعم الأسعار في مواجهة ارتفاع الإمدادات من خارج منظمة «أوبك».

أدنوك الإماراتية تدشن 41 محطة وقود في 3 دول عربية خلال 2023

الطاقة

نجحت شركة بترول أبوظبي الوطنية من خلال ذراعها لتجارة الوقود «أدنوك للتوزيع» في فتح أسواق جديدة خلال العام الماضي (2023)، والتوسع في محطات الخدمة.

وأعلنت أدنوك للتوزيع، اليوم الأربعاء، أبرز النتائج التشغيلية المبكرة التي حققتها خلال عام 2023، على أن تُعلَن النتائج المالية لعام 2023 في شهر فبراير/شباط 2024.

واستمرت الشركة نحو تسجيل نمو في قطاعي الوقود والتجزئة، لتُرسي معايير جديدة في إطار التوسع محليًا ودوليًا، كما حقّقت إنجازات ملحوظة في مجال تعزيز الاستدامة وترقية تجربة تسوق العملاء.

محطات أدنوك للتوزيع

واصلت أدنوك للتوزيع توسعة شبكة محطاتها طوال عام 2023، إذ تجاوزت هدفها لافتتاح 25-35 محطة خدمة جديدة في 2023 بافتتاح 41 محطة في كل من الإمارات والسعودية ومصر، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وارتفع إجمالي عدد محطات أدنوك للتوزيع إلى 840 محطة خدمة في نهاية العام، منها 597 محطة خدمة في الإمارات والسعودية.

وعززت الشركة حضورها على الصعيد الدولي باستحواذها على حصة 50% من أعمال شركة «توتال إنرجي»، التي تشمل محفظة أعمال متنوعة تضمّ أكثر من 240 محطة بيع الوقود بالتجزئة ومتاجر تجزئة وأعمال وقود الطائرات وزيوت التشحيم.

كما افتُتحت أول 9 محطات خدمة تحمل العلامة التجارية للشركة الإماراتية في النصف الثاني من عام 2023، بمواقع إستراتيجية في مصر توفر للمجتمعات المحلية باقة واسعة من الخدمات.

مبيعات الوقود

سجلت أدنوك للتوزيع ارتفاعًا إجماليًا بنسبة 11.8% في كميات من الوقود المبيعة على أساس سنوي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات والسعودية)، مع زيادة سنوية بنسبة 9.6% في مبيعات وقود التجزئة، وبنسبة 16.2% في مبيعات الوقود التجاري على أساس سنوي.

ويأتي النمو مدفوعًا بانتعاش النشاط الاقتصادي بقطاع التنقل في المنطقة، إلى جانب زيادة مساهمة عمليات الشركة في السعودية.

وخلال عام 2023، سجلت محطات أدنوك في الإمارات 179.7 مليون معاملة وقود تجزئة، مما يعني خدمة نحو 500 ألف عميل يوميًا.

وحققت أعمال التجزئة لغير الوقود في الشركة أداءً قويًا، إذ ارتفعت المعاملات بنسبة 12.9% على أساس سنوي، إلى جانب تحقيق أعلى معدل تحول من الوقود إلى متاجر التجزئة خلال أربع سنوات، بلغ 24.7%.

التنقل المستدام

واصلت أدنوك للتوزيع الاستثمار في حلول التنقل المستدام، وعملت على تسريع خطط تزويد محطاتها بنقاط شحن المركبات الكهربائية، إذ دشّنت المرحلة الأولى من نقاط شحن السيارات الكهربائية السريعة وفائقة السرعة، ليصل عدد نقاط الشحن المتوفرة في محطات الشركة بنهاية العام إلى أكثر من 50 في مواقع إستراتيجية عبر شبكتها.

وقال الرئيس التنفيذي لأدنوك للتوزيع، بدر سعيد اللمكي: «نتطلع في عام 2024 إلى تحقيق المزيد من القيمة للمساهمين وعملائنا وشركائنا.. وسنعمل على الاستفادة من حضورنا الدولي والتقنيات الحديثة ونهج التركيز على العملاء لتعزيز المرحلة التالية من مسيرة نجاحنا».

وستعمل الشركة على التركيز على الأولويات الإستراتيجية الرئيسة في عام 2024، بناءً على النجاحات التي حققتها الشركة في عام 2023.

وتشمل أولويات الشركة لهذا العام تحقيق الأرباح، ودمج مبادئ الاستدامة في عملياتها بسلاسة، وتعزيز ثقافة التميز في تجربة العملاء.

توقعات سهم أرامكو بعد أنباء طرح حصة للبيع.. 4 خبراء يتحدثون لـ«الطاقة»

الطاقة

تراجع سهم أرامكو السعودية بنهاية تعاملات اليوم الأربعاء 31 يناير/كانون الثاني (2024)، بأكثر من 2%، بعد تردّد أنباء عن عزم المملكة طرح حصة من شركة النفط العملاقة خلال العام الجاري.

وتدرس السعودية بيع حصة إضافية من أرامكو في فبراير/شباط المقبل، في صفقة قد تجمع 40 مليار ريال (10.67 مليار دولار)، ومن المرجح أن تصنّف من بين أكبر مبيعات الأسهم في السنوات الأخيرة، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة. يأتي ذلك بعد أن وجهت الحكومة شركة أرامكو بوقف زيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 13 مليون برميل يوميًا، والاحتفاظ بالمستويات الحالية عند 12 مليونًا.

سعر سهم أرامكو

انخفض سعر سهم أرامكو السعودية بنسبة 2.24% إلى 30.60 ريالًا (8.16 دولارًا أميركيًا)، بتراجع بلغ نحو 0.70 ريالًا (0.19 دولارًا) عن سعر الافتتاح البالغ 31.30 ريالًا 8.35 دولارًا)، وفق الأرقام التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة. وبلغ إجمالي عدد الصفقات نحو 25 ألفًا و811 صفقة، بكميات أسهم متداولة بلغت 20 مليونًا و684 ألفًا و22 سهمًا، بقيمة إجمالية تزيد عن 640 مليون ريال سعودي (170.67 مليون دولار).

* الدولار الأميركي يعادل 3.75 ريالًا سعوديًا

من شأن التخلّي عن خطط توسعة الطاقة الإنتاجية أن يخفف الضغط على ميزانية «أرامكو»، من خلال خفض نحو 5 مليارات دولار سنويًا من الإنفاق السنوي، وفقًا لـ«أر بي سي كابيتال ماركتس» (RBC Capital Markets).

صفقة بيع أسهم أرامكو

تعمل المملكة مع مجموعة من المستشارين لبيع حصة أسهم أرامكو في البورصة السعودية، في صفقة من شأنها توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية الخطط الطموحة لرؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد، حسبما ذكرت وكالة بلومبرغ. وتأتي خطط البيع الجديد بعد 4 سنوات من جمع السعودية نحو 30 مليار دولار في الطرح العام الأولي لشركة أرامكو، والذي كان أكبر طرح للأسهم في العالم على الإطلاق. لا يوجد قرار نهائي بشأن توقيت بيع أسهم أرامكو (أكبر مصدّر للنفط في العالم، وتبلغ قيمتها السوقية ما يزيد على تريليونَي دولار)، ومن الممكن أن تتأخر الصفقة، وفق بلومبرغ.

كان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قد كشف في يناير/كانون الثاني 2021 أن الحكومة ستتطلع إلى بيع المزيد من أسهم أرامكو، وتحويل عائدات البيع إلى صندوق الاستثمارات العامة.

وتمتلك الحكومة السعودية بشكل مباشر نحو 90% من شركة أرامكو، بالإضافة إلى 8% أخرى يملكها صندوق الاستثمارات العامة.

تحليل سهم أرامكو

قالت خبيرة أسواق المال في مصر، حنان رمسيس، إن زيادة عدد أسهم أرامكو المطروحة للبيع لن تكون في مصلحة السهم، إذ إن السهم في الوقت الحالي يتحرك ضمن نطاقات ضيقة، وبالكاد يصل إلى سعر 32 ريالًا.

وأضافت في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، أن المتعامل يبحث عن أسهم الطرح الأولي، الذي يكون عند القيد في البورصة مفتوحًا عليه حدود التعامل، فيستطيع تحقيق أرباح في أول يوم تداول قد تتجاوز 30% بسبب فتح الحدود السعرية، كما حدث عند طرح سهم إم بي سي في السوق السعودية مطلع الشهر الحالي.

وتتوقع خبيرة الأسهم أن يظل سهم أرامكو في حدود سعرية أدناها 28 ريالًا وأعلاها 32.5 ريالًا للسهم، ولن ينتهي الاتجاه العرضي إلّا بإعلان نتائج فصلية قوية تحقق طموحات المتعاملين.

وشددت على أن الأسواق الخليجية تميل نحو الاتجاه العرضي المائل للهبوط، وخاصة مؤشرات السوق السعودية، التي ما أن تصل إلى 12100 نقطة، حتى تعاود الانخفاض مرة أخرى.

وأوضحت إن السوق تحافظ على منطقة 11550 بصفتها منطقة دعم رئيسة يستردّ منها المؤشر عافيته، ويعاود الصعود مرة أخرى، متأثرًا بالتقارير التي تصدر دوريًا عن أداء الاقتصاد النفطي في منطقة الخليج، آخرها إعلان انكماش الاقتصاد السعودي بنسبة 0.09% متأثرًا بتراجع الأنشطة النفطية بسبب تذبذب أسعار النفط لتعطُّل سلاسل الإمداد بعد هجمات الحوثيين على السفن العابرة في البحر الأحمر.

توقعات سهم أرامكو

من جانبه، توقّع مدير الاستثمار بإحدى شركات تداول الأوراق المالية، محمود عطا، أن تتم عملية بيع حصة أرامكو قبل نهاية النصف الأول من العام الجاري، ما يجذب عدد كبيرًا من المستثمرين الأجانب وصناديق الثروة السيادية، إذ إن الصفقة تحظى باهتمام عالمي ودولي.

وقال في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة، إن الصفقة ستجذب الأموال اللازمة لتمويل خطة التحول الطموحة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لتنويع الاقتصاد، لاسيما مع التركيز على المشروعات الضخمة في مشروع «نيوم»، والسياحة، والرياضة وغيرها من المشروعات غير النفطية الداعمة لرؤية 2030.

وأشار إلى أن الأخبار عن إحياء الطرح من جديد من شأنها أن تعمل على تغير سلوك المستثمرين من الاحتفاظ ببعض الأسهم إلى الاحتفاظ بالنقد للمشاركة بالاكتتاب، وهو ما قد يؤثّر سلبًا في أداء المؤشر العام الذي يترقب موسم إعلان نتائج سنوية متوازنة، لا سيما للشركات الكبرى.

وأوضح أن التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر قد تدفع الكثير من المتعاملين بأسواق الأسهم بالمنطقة إلى التلّهف للمشاركة بالطرح، إذ إن الطروحات، ولا سيما الحكومية، من الأدوات الآمنة ببورصات الأسهم، في ظل تزايد الضبابية بشأن المشهد الجيوسياسي.

توقعات سهم أرامكو

أرجع رئيس قطاع الاستثمار في إحدى شركات الأوراق المالية، حسام عيد، بعد إعلان تراجع سهم أرامكو في تعاملات اليوم، إلى الأخبار عن طرح مزيد من أسهم الشركة في البورصة السعودية خلال المدة المقبلة، للاستفادة من السيولة الناتجة من الطرح، كون البورصة هي أفضل وأسرع وسيلة للتمويل منخفض التكلفة.

وقال في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة، إن هناك حالة من الترقب وانتظار نشرة الطرح الجديد، وهل سيكون عن طريق زيادة رأس المال للمساهمين القدامى من خلال الاكتتاب العام، أم عن طريق توزيع أسهم مجانية ممولة بالكامل من الأرباح.

من جانبه، قال الخبير المصرفي والاقتصادي الدكتور هاني حافظ، إن الهدف الأساس للصفقة هو جلب أموال لتمويل الخطة التي أقرّها ولي العهد السعودي لتنويع الاقتصاد الوطني.

وأضاف في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، أن الطرح الجديد يأتي بعد 4 سنوات من جمع المملكة نحو 30 مليار ريال من بيع حصة في أرامكو، وكان أكبر طرح للأسهم في العالم وقتها.

وأكد أن الطرح يزيد طموح المملكة في الإنفاق وتعزيز إستراتيجية ولي العهد السعودي في إمكان تنويع مصادر الاقتصاد وعدم التعرض لمخاطر التركز على الاقتصاد النفطي فقط، تجنبًا للمخاطر المتحملة المستقبلية وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد.

ودلّل الخبير الاقتصادي على ذلك بتوجيه وزارة الطاقة أمس شركة أرامكو بعدم زيادة القدرة الإنتاجية إلى 13 مليون برميل، والاكتفاء بالطاقة الحالية عند 12 مليون برميل.

وشدد على أن الانخفاض في سعر سهم أرامكو خلال تعاملات اليوم أمر طبيعي، إذ عادةً ما يحدث ذلك بالتزامن مع إعلان أطروحات الاكتتاب، إذ يحدث بعد ذلك حركة استردادية وعمليات تصحيح، في ظل توقّع طلبات كبيرة على الشراء خلال المدة القادمة.

شكراً